الفصل الرابع

حدود الإنفاق العام

حاول بعض الاقتصاديون أن يضعوا حدودا عليا أو ضوابط لهذا التزايد ، بحيث لا ترتفع النفقات العامة عن نسبة معينة من الدخل القومي و هذه النسبة تتراوح ما بين (٢٥ % - ٣٠ %) و لكن هذه النسبة المحددة تعد نسبة تحكمية لا تستند إلى معايير أو أسس اقتصادية معينة .

العناصر التي يمكن من خلالها تحديد الانفاق

- تحديد عناصر من خلالها يمكن الحد من حجم النفقات العامة و هي عوامل اقتصادية .
- و تتمثل هذه العوامل فيما يلى :-
- قدرة الدولة فى الحصول على إيرادات عامة .
- مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة .
- ضرورة المحافظة على قيمة النقود .

أهم الموضوعات التي تدرس في هذا الفصل

- **و بصفة عامة فان هذا الفصل سوف يتناول النقاط التالية :-**
- **١- حدود الانفاق العام .**
- **٢- ترشيد النفقات العامة .**
- **٣- الرقابة علي الانفاق العام.**

اولا: حدود الانفاق العام

- (١) قدرة الدولة فى الحصول على ايرادات عامة :-
- من الطبيعى أن تتحدد النفقات العامة بما لا يزيد عن الايرادات العامة و لكن الأمر مختلف بالنسبة للدولة فشأنها يختلف عن الأفراد نظراً لما تتمتع به الدولة من سلطة سيادية فى فرض الضرائب و الرسوم لزيادة حجم ايراداتها .

تابع قدرة الدولة علي الحصول علي الموارد

- **و لكن هذه القدرة ليست مطلقة لا نهائية بل تتحدد بعدد من العوامل ، فهناك ما يسمى بالطاقة الضريبية Taxable Capacity الذى يعبر عن اقصى قدر يمكن تحصيله من الضرائب فى حدود الدخل القومى دون حدوث ضغوط اقتصادية او اجتماعية او سياسية .**

- و اهم العوامل التى تحد من قدره الدولة على التوسع فى الحصول على الايرادات هى :-
- هيكل الانتاج :-
- هيكل توزيع الدخول فى المجتمع :-
- هيكل السكان :-
- مستوى النشاط الاقتصادى :-
- ضرورة المحافظة على قيمة النقود :-

١- هيكل الانتاج :-

- فكلما زادت قدرة المجتمع على الانتاج ، كلما زادت قدرة افراد الشعب على تمويل الايرادات العامة و دفع مزيد من الضرائب و الرسوم .
- اذن فحجم الانتاج يعتبر محدد اساسى لقدرة الدولة على الحصول على الايرادات العامة .

٢-هيكل توزيع الدخول فى المجتمع :-

- كلما زادت عدالة توزيع الدخول كلما زادت قدرة الأفراد على دفع الضرائب و الرسوم ، بينما اذا كان هيكل توزيع الدخول منحازاً لفئة معينة ، فان حصيلة الضرائب ستقل نظراً لأن جزء كبير من فئات الشعب تكون دخولها منخفضة لا تمكنهم من دفع الضرائب و خاصة و ان الجزء الأكبر من حصيلة الضرائب يأتى من الضرائب المباشرة .

٣- هيكل السكان :-

- كلما كان هيكل السكان يتزايد فيه عدد السكان فى سن الطفولة (اقل من ١٥ سنة) كلما قلت حصيلة الضريبة ، و كذلك اذا زادت نسبة كبار السن (فوق ٦٥ سنة) تقل ايضاً حصيلة الضرائب ، عكس المجتمع الذى تتزايد فية فئة الشباب فى سن العمل (فوق ١٥ و اقل من ٦٥ سنة) تزداد فيه قدرة هذه الفئة على العمل و توليد الدخول و القدرة على دفع الضرائب للدولة .

بصفة عامة

- و بصفة عامة فانه لا يمكن ان يكون للدولة قدرة مطلقة فى الحصول على الايرادات العامة مثل الضرائب و كذلك بالنسبة للاصدار النقدى لا تستطيع الدولة ان تتمادى فى هذا الاتجاه لأن زيادة الاصدار النقدى يصاحبه مشكلة اقتصادية اكبر و هى مشكلة التضخم ، كما ان التجاء الدولة الى الاقتراض الداخلى أو الخارجى يتحدد بقدرة الدولة على الوفاء بهذه القروض .

٤- مستوى النشاط الاقتصادى :-

- قبل ظهور الاقتصادى (كينز) كان المبدأ السائد ان مستوى النشاط الاقتصادى يؤثر على النفقات العامة ، بمعنى ان زيادة مستوى النشاط الاقتصادى يؤثر فى زيادة النفقات العامة اى ان العلاقة طردية و لكن تطورت طبيعة هذه العلاقة بعد ظهور نظرية كينز حيث استمرت العلاقة طردية بين النشاط الاقتصادى و النفقات العامة و لكن اصبحت النفقات العامة هى المتغير المستقل الذى يؤثر على النشاط الاقتصادى

ضرورة المحافظة على قيمة النقود :-

- ان تمادى الدولة فى زيادة الانفاق العام سيؤدى ذلك الى تنشيط الطلب الكلى و زيادته بدرجة اكبر من العرض الكلى ، و فى حالة التوظف الكامل او القرب من تحقيق التوظف الكامل فان العرض الكلى يكون غير مرن و لا يستجيب للزيادة فى الطلب الكلى .

تابع المحافظة علي قيمة النقود

- و ترتفع الأسعار و ينشأ التضخم الذى يصاحبه انخفاض فى قيمة العملة المحلية .
- و هذا ما حدث فى بداية الستينيات فى الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية التى انتهجت منهج كينز فى زيادة الانفاق الكلى و تمادت هذه الدول و منها الولايات المتحدة فى التوسع فى الانفاق العام لتمويل برامج الفضاء لتمويل الحرب الكورية و كان نتيجة التوسع فى الانفاق العام حدوث التضخم .

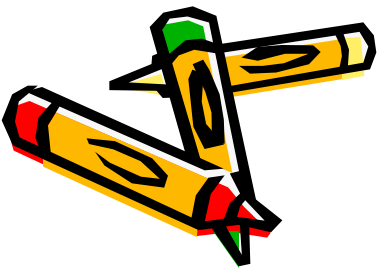

خلاصة

- لذا فمن الضرورى للحفاظ على قيمة العملة و تجنب التضخم ان يكون هناك حداً للانفاق العام فى حالات التضخم و يمكن التوسع فى الانفاق العام فى حالات الركود .

تابع مستوي النشاط الاقتصادي

- و تستخدم الدول الآن النفقات العامة كسياسة لمعالجة التغيرات فى النشاط الاقتصادى ، ففى اوقات الرواج تلجأ الدولة الى خفض النفقات العامة عكس فترات الكساد ، تلجأ الدولة الى زيادة النفقات العامة لتنشيط الطلب الكلى بما يسمح بتحقيق التوظيف الكامل .

الموضوع الثاني: ترشيد النفقات العامة

- ***ثانيا:ترشيد النفقات العامة :-***
- من الضرورى ترشيد النفقات العامة و خاصة فى الدول النامية التى تعانى من ضعف الموارد و عجز كبير فى النفقات العامة.

- **و لترشيد النفقات العامة يستلزم الأمر الالتزام بالضوابط الآتية :-**
- *تحديد حجم امثل للنفقات العامة :-*
- **من الصعب تحديد حجم معين يمثل الحجم الأمثل للنفقات العامة فى المجتمع.**
- **ولكن بعض العلماء حاولوا تحديد حجم أمثل للنفقات العامة . ومن أمثلة امثلة ذلك:**

الرأي الاول

– بعض علماء المالية العامة يحدد هذا لحجم عندما تتساوى المنفعة الحدية للنفقات العامة مع المنفعة الحدية للدخول .

- و لكن يصعب قياس المنفعة الحدية للدخول لأن الانتفاع بالأنفاق العام غير متساوى بين أفراد المجتمع ، كما ان تكاليف الانفاق العام غير متساوى بين افراد الشعب .

الرأي الثاني

- رأى بعض العلماء ان يتحدد الحجم الأمثل عند تساوى المنفعة الحدية للنفقات العامة مع المنفعة الحدية الاجتماعية ، اى للمجتمع ككل و ليس لكل فرد على حدة ، و هذا المبدأ يصعب تحقيقه ايضاً بسبب اختلاف و عدم تساوى المنفعة الحدية فى المجتمع .

الرأي الثالث

- و يقترح البعض أن يكون الحجم الأمثل للنفقات العامة يتناسب مع احتياجات المواطنين و رفاهيتهم و فى نفس الوقت فى حدود ما يمكن تدبيره من ايرادات بما لا يرهق المواطنين .

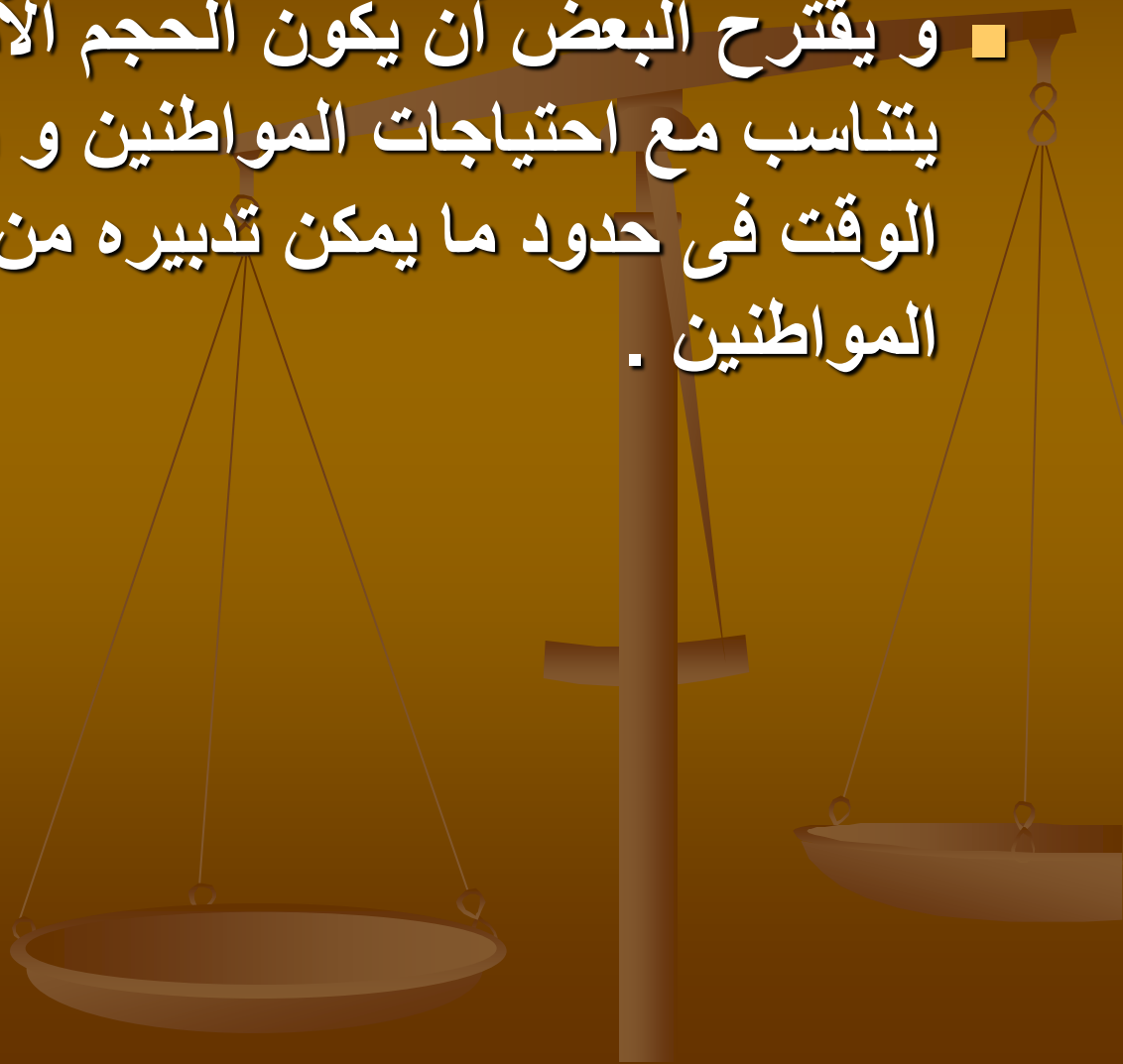

ثالثا: الرقابة على الانفاق العام :-

- من حق السلطة التشريعية ليس فقط الموافقة على مبدأ الضرائب و على نسبتها و لكن تمتد السلطة التشريعية الى الموافقة على كل قدر من النفقات العامة و اعتمادها حتى يكون هناك ترشيد فى النفقات العامة .
- الى جانب اعتماد السلطة التشريعية لابد أن تكون هناك أنواع متعددة من الرقابة علي كل انفاق لضمان ترشيد النفقات العامة و لضمان انفاقها فى الغرض المخصص لها .